

تعزير القدرات



- تحسين تدبير الرأسمال البشري باعتماد آليات التدبير التوقعي للوظائف والكفاءات
- تحسين نظام التكوين من أجل تثمين أفضل للموارد البشرية
- تدعيم أعداد الموظفين لتحمل أمثل للمهام
- إعادة تنظيم الهياكل لمواكبة نمو الاقتصاد الوطني
- تأهيل مستمر للوسائل اللوجستية
- متابعة جهود لامتركز الميزانية لاستقلالية أكبر للمديريات الجهوية
- مواصلة تنفيذ إستراتيجية الجمارك لأفق 2015
- بوابة الأنترنت : أداة في خدمة زبناء إدارة الجمارك
- نظام « بدر » : أكثر أمنا وتوافرا وإنفتاحا
- التدقيق والمراقبة في خدمة الحكامة الجمركية الجيدة

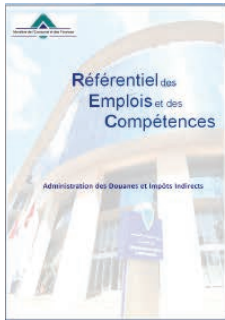
تحسين تدبير الرأسمال البشري باعتماد آليات التدبير التوقعي للوظائف والكفاءات

المديريات المركزية. ولتعزير هذا النهج التطوري، أدمجت جوانب جديدة هذه السنة، تهم بالخصوص تحديد الأهداف الفردية للموظفين وكذلك طرق جديدة لتطوير مهاراتهم بغض النظر عن التكوين.

علاوة على ذلك، ومن أجل تحديد أفضل لحاجيات أعداد الموظفين وضمان أمثل لتوزيع عادل بين الهياكل التنظيمية، أجريت دراسة حول حجم العمل، ركزت في البداية على أنشطة تعشير البضائع بالمديريات الجهوية لتشمل بعد ذلك ميادين جمركية أخرى.

في إطار سياستها للموارد البشرية المتمحورة حول التدبير التوقعي للوظائف والمهارات من أجل تطوير الكفاءات وإرساء ثقافة تركز على رفع الأداء مع تثمين قدرات نساءها ورجالها، وضعت إدارة الجمارك إبتداءً من سنة 2010 جهازاً لتقييم الكفاءات خضع للتطوير منذ سنة 2012، باعتماد نظام مقابلة التقييم السنوية بين الرئيس المباشر في العمل والأعوان المزاولين لمهامهم تحت إشرافه.

وفي هذا الصدد، تميزت سنة 2014 بتعميم هذا الجهاز الذي تم اعتماده في مرحلة أولى بالمصالح الخارجية على



تحسين منظومة التكوين من أجل تثمين أفضل للموارد البشرية

وفي مجال تنفيذ برنامج التدريب، عمدت إدارة الجمارك خلال هذه السنة إلى إجراء أكثر من 37 000 يوم تكوين لفائدة أكثر من 2 000 مستفيد بما مجموعه 4 164 مشاركة و325 دورة تكوينية، أي ما يعادل 46% كنسبة الاستفادة من التكوين. وتشمل خدمات التدريب المقدمة كلا من التكوين الأساسي والتكوين المستمر.

تعتبر تقوية قدرات الموارد البشرية عبر التكوين من الأولويات الرئيسية لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة حيث أن جهوداً بذلت من أجل جعل نظام التكوين أكثر مهنية من خلال اعتماد دورة التحسين المستمر. في هذا الإطار، وبهدف تمكين أفضل من عرض التكوين وتوحيد طرق تنفيذه وكذا تعميمه على كافة الموظفين، تم نشر هذه السنة كتيب خاص بالتكوين المستمر.

فضلاً عن ذلك، ومن أجل تحسين دورة التكوين الأساسي للأطر، تم إجراء تقييم إزاء جميع المتدخلين بهدف تكييف مسار التكوين لتمكينه من إدماج سلس للموظفين الجدد داخل مناصب عملهم.

بالإضافة إلى ذلك، افتتحت الإدارة ورشاً لتكوين مجموعة من المكونين المؤقتين الداخليين لضمان إعداد الخلف للمكونين الدائمين وتوسيع نسبة الأطر المكونة والاستجابة لتعدد برامج التدريب.



تدعيم أعداد الموظفين لتحمل أمثل للمهام

بها، حافظت إدارة الجمارك خلال هذه السنة على وتيرة منتظمة لتوظيف معقلين من خلال توظيف 130 مساعد إداري من الدرجة الرابعة لتعزيز فئة الفيالق.

في إطار مواصلة المجهودات التي بذلتها إدارة الجمارك لعدة سنوات لتدعيم أعداد الموظفين، ومن أجل سد الخصاص الناتج عن الإحالة على التقاعد ولمواجهة الحاجيات المترتبة عن ارتفاع حجم العمل وكذا المهام الجديدة المنوطة



إعادة تنظيم الهياكل لمواكبة نمو الاقتصاد الوطني

المركزية و الجهوية بإحداث قسم للمراقبة بمديرية الوقاية والمنازعات و 09 مصالح مركزية و 11 مصلحة جهوية.

تشكل الملاءمة المستمرة للهيكل التنظيمي مع المهام المنوطة بها و كذا إكراهات التنمية مصدر اهتمام رئيسي لدى إدارة الجمارك ولهذا، عمدت إلى إعادة تنظيم مصالحها



تأهيل مستمر للوسائل اللوجستكية

من أجل ضمان الدعم اللوجستيكي الضروري لأنشطة المراقبة والحراسة ومحاربة الغش، عمدت إدارة الجمارك إلى توسيع وتأهيل شبكة الاتصال بالراديو المتمركزة بمختلف جهات التواجد الجمركي، بالإضافة إلى تخصيص معدات للاتصال لفائدة فئة الفيالق.

وقد حظيت صيانة الأجهزة المخصصة لمحاربة الغش باهتمام خاص من طرف إدارة الجمارك لاسيما صيانة

تشغيل المعدات التقنية لتحليل المعادن النفيسة، ومن جهة أخرى، بمواصلة برنامج تأهيل الممتلكات العقارية خصوصا إطلاق مشروع بناء معهد التكوين الجمركي بمدينة بن سليمان.

أجهزة السكانير المتحرك المتواجد بمينائي الناظور وطنجة المتوسط وكذلك السيارات الرباعية الدفع المجهزة بجهاز السكانير وبنظام إلتقاط ومعالجة مختلف الصور. وتميزت هذه السنة من جهة، باقتناء ووضع وكذا

متابعة جهود لاتمركز الميزانية لاستقلالية أكبر للمديريات الجهوية

الجهوية، حيث سجلت نسبتها هذه السنة من ميزانياتي التسيير والإستثمار 41% و 29% على التوالي.

تابعت إدارة الجمارك سياسة لاتمركز الميزانية من أجل ضمان مستوى عال من الاستقلالية لدى المديريات

مواصلة تنفيذ إستراتيجية الجمارك لأفق 2015

وتميزت هذه السنة بتنظيم عدة أنشطة لفائدة رؤساء المشاريع، نذكر منها ورش عمل حول بسط المشاريع الإستراتيجية بالإضافة إلى مواكبتهم فيما يتعلق بتحديد مؤشرات الأهداف والاستعداد لبسط مشاريعهم.

بعد مرور أربع سنوات من إنطلاقها وبفضل تعبئة فرق المشاريع الإستراتيجية، بلغت نسبة الإنجاز الشامل للمخطط الإستراتيجي 65% حتى متم سنة 2014. ومن بين هذه المشاريع، خمس تم إنجازها وتسعة أخرى هي في طور الإنهاء.

بوابة الأنترنت : أداة في خدمة زبناء إدارة الجمارك

وتمكن هذه الخدمة الإلكترونية الأشخاص المقيمين بالخارج (المغاربة المقيمون بالخارج، السياح الأجانب، أعضاء السلك الدبلوماسي أو القنصلي) المستفيدين من نظام القبول المؤقت لسياراتهم من التأكد من وضعيتهم من خلال نظام مراقبة المسافرين ومباشرة الإجراءات عن بعد إذا تطلب الأمر ذلك.

في إطار التحسين المستمر لجودة الخدمات المقدمة لزبنائها ومن أجل الاستجابة لانتظاراتهم الإعلامية، عمدت إدارة الجمارك إلى إغناء بوابة الأنترنت بتقديم خدمة إلكترونية جديدة حول وضعية السيارات تحت نظام القبول المؤقت.

نظام « بدر » : أكثر أمنا وتوافرا وإنفتاحا

- الإشراف على أمن النظام المعلوماتي لإدارة الجمارك من أجل الكشف عن الحوادث الأمنية المحتملة في آن حدوثها وإخبار المسؤولين من أجل إتخاذ التدابير اللازمة.

وعيا منها بأهمية أمن و توافر نظامها الإعلامي، بادرت إدارة الجمارك مند سنوات إلى وضع استراتيجية تهدف إلى تحديث وحماية رصيدها المعلوماتي بصفة عامة وأمن نظامها المعلوماتي بصفة خاصة.

- الدعم والاستشارة في ميدان أمن نظم المعلومات.
- **التوافر** : من أجل مواجهة الحوادث التي يمكن أن تعرقل السير العادي للموقع الرئيسي للإنتاج المعلوماتي، وضعت إدارة الجمارك برنامجا لإستمرارية الخدمة.

- **الأمن** : عمدت إدارة الجمارك إلى تنفيذ مشروع الشراكة مع المديرية العامة لأمن نظم المعلومات (DGSSI) للإشراف على أمن نظامها المعلوماتي من خلال هيئة مختصة تسمى MACERT (المركز الوطني للتنسيق والاستجابة لحوادث أمن المعلومات).

في هذا الإطار، تم إنشاء موقع الاحتياط بمنطقة جغرافية ذات خصائص زلزالية تختلف عن تلك الخاصة بالموقع الرئيسي.

و في هذا السياق، تم توقيع اتفاقية بين الطرفين تمكن إدارة الجمارك من الإستفادة من خدمتين :



وقد أجريت خلال عطلة نهاية أسبوع، عملية محاكاة لحادث يؤدي إلى توقف كامل لنظام «بدر» المتواجد في الموقع الرئيسي. وقد تمت عملية الانتقال الأوتوماتيكي للولوج إلى الموقع الاحتياطي دون حوادث تذكر، حيث تم تشغيل نظام «بدر» بشكل عادي بالموقع الاحتياطي وكذلك إعادة تشغيله بالموقع الرئيسي.

- الانفتاح : من أجل تسهيل وتأمين الولوج

لمستعمليه، عرف نظام «بدر» تحسينات كبيرة وعلى وجه الخصوص، إنشاء رابط مخصص ADII-DHL يسمح باستمرار توفر نظام «بدر» لفائدة شركة DHL، وإعتماد الشهادة الإلكترونية التي تصدرها مؤسسة بريد المغرب سواء بالنسبة للمصرحين أو لموظفي الجمارك. بالإضافة إلى ذلك، تم تجريد سند الإستيراد من طابعه المادي، على

مستوى نظام «بدر»، بتشغيل التبادل المعلوماتي لسند الإستيراد مع مختلف المتدخلين في التجارة الخارجية وذلك بإستعمال الشباك الوحيد (Portnet). وستمكّن هذه الخدمة من إعفاء الفاعلين المعنيين من التنقل من أجل توطين وتقييد السند. وستمكّن أيضا من مكننة بعض جوانب المراقبة وتخفيض عبء العمل على موظف الجمارك وكذا ضمان موثوقية المعطيات.

التدقيق والمراقبة في خدمة الحكامة الجمركية الجيدة

تدقيق تدبير السلع المتخلى عنها بالجمرك، النفقات المترتبة عن الحجز والمساطر الإدارية، تسيير الأعوان، تدبير المستودعات الحرة للتسويق، تعشير السيارات ومراقبة العمليات التجارية (حالة تعشير الشاي المستورد).

علاوة على ذلك، واصلت إدارة الجمارك تعاونها مع الهيئات المزاولة في ميدان التدقيق ونشر قواعد أخلاقيات العمل، وعلى وجه الخصوص الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة ومؤسسة وسيط المملكة. تحقيقا لهذه الغاية، عمدت إدارة الجمارك من جهة، إلى المشاركة في مختلف أشغال وإجتماعات الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، ومن جهة أخرى، إلى الاستجابة لمختلف طلبات مؤسسة وسيط المملكة.

واصلت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، في مجال التدقيق والمراقبة، تنفيذ ثلاثة مشاريع إستراتيجية، في إطار إستراتيجية 2015 هي : إعادة هيكلة المساطر الجمركية، تعزيز إستراتيجية محاربة الغش وتكثيف التدقيق الداخلي.

حيث قامت قيادة لجنة دلائل المساطر بالموافقة على المساطر التي تخص المكونين المؤقتين الداخليين وكذلك تدبير أرقام السجل التجاري على مستوى نظام «بدر». موازاة مع ذلك، تم إصدار 25 تقرير مهمة من بينهم إثنان يتعلقان بمهام التدقيق و20 ملخص تم إعداده ونشره على المديرية المعنية، تبعا للتقارير المنجزة من طرف المصالح الجهوية للتدقيق والمراقبة. وقد همت ملخصات التقارير